

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الطاقة



السياسة الحكومية في مجال الطاقة

م.ع.الم.ا.د.ا. - اكتوبر 2015

مقدمة:

سمحت استعادة السيادة الوطنية على الثروات الباطنية للبلاد لقطاع الطاقة بلعب دور مزدوج، الا و هو توفير الطاقة والمواد الاولية اللازمة للاقتصاد الوطني وكذا المساهمة في تمويل التنمية الوطنية.

عرفت الجزائر منذ تأميم المحروقات نموا ملحوظا، تمثل في انجاز عدة مشاريع تنموية هامة أدت إلى تحسين مستوى المعيشة ورفاهية المواطنين.

يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، اذ يساهم بما مقداره الثلث في الناتج المحلي الخام، و حوالي نصف إيرادات ميزانية الدولة، كما يمثل الجزء الاكبر من العائدات الخارجية للبلاد.

تزرخ الجزائر بإمكانات كبيرة من مصادر الطاقة، فبالإضافة الى الموارد النفطية والغازية، هناك قدرات كبيرة من الطاقات المتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية التي سيسمح استغلالها بتنوع القاعدة الطاقوية وتعزيز التنمية المستدامة للبلاد.

تواصل صناعة النفط والغاز الوطنية تطورها لرفع من مستوى الاحتياطات، اذ حقق القطاع عددا هاما من الاكتشافات، عن طريق خاصة الشركة الوطنية سوناطراك. كما تعززت جهود التنمية وترشيد استخدام الموارد بتوسيع البنية التحتية للنقل ووحدات تحويل وتثمين المحروقات.

يستمر تطور فرع الكهرباء وتوزيع الغاز الطبيعي في النمو بخطى ثابتة على المدى المتوسط، مع تنفيذ البرامج المسطرة لإنتاج الكهرباء وتوسيع شبكات النقل والتوزيع. وقد أدى هذا الجهد في تعميم استعمال الكهرباء اذ قفز معدل الربط بشبكة الكهرباء الى 99% و الايصال بالغاز الطبيعي الى 52%.

1- الاطار القانوني و المؤسساتي:

من مهام القطاع هو ضمان المعادلة بين الإطار القانوني والمؤسسي لأنشطة الطاقة مع الأهداف الموكلة إليها. وهذا يستلزم على وجه الخصوص تكيف القوانين واللوائح لتلائم الأنشطة الصناعية.

في هذا الاطار، قام القطاع بإدراج اصلاحات تهدف على وجه الخصوص الى:

- تثمين إمكانيات الموارد الطبيعية؛
- زيادة وتنوع إيرادات الدولة ؛
- تحسين وفرة وجودة المنتجات وكذا خدمات الطاقة؛
- تعزيز مكانة الجزائر في الخارج، كبلد مورد موثوق به.

هكذا ومع سن قانوني الكهرباء والمحروقات، تمكن القطاع من وضع إطار قانوني ومؤسسي يحدد مسؤوليات ومهام مختلف الأنشطة، بما في ذلك الهيآت الثلاث أدناه:

- القانون رقم 01-02 المؤرخ في 5 فبراير 2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات:

مكن هذا القانون من انشاء لجنة تنظيم الكهرباء و الغاز، وهي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية لها استقلال مالي، مسؤولة عن ضمان بيئة تنافسية شفافة في سوق الكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات حفاظا على مصلحة المستهلكين والمتعاملين.

- القانون رقم 07-05 المؤرخ في 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات المعدل والمتمم بالقانون رقم 01-13 بتاريخ 20 فبراير 2013. وسمح هذا القانون بإنشاء وكالتين:

* الوكالة الوطنية لتنظيم موارد المحروقات و دورها هو ترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات، تسيير تحسين بنك المعطيات، تسليم رخص التنقيب، القيام بعملية طرح المناقصات، تقييم العروض ومنح عقود بحث واستغلال المحروقات.

* وكالة ضبط المحروقات و هي مسؤولة عن ضمان الامتثال للتنظيم المتعلق بتطبيق التعريفات على منشآت النقل بواسطة القنوات والتخزين، وكذا التنظيم في مجال الصحة والامن الصناعي وحماية لبيئة.

لقد تم تعديل القانون 07-05 الخاص بالمحروقات في سنة 2013. وتهدف هذه التعديلات على وجه الخصوص الى تشجيع الاستثمار في مجال البحث واستغلال المحروقات في المكامن الصغيرة والمكامن الواقعة في مناطق غير مكتشفة بما فيه الكفاية او المكامن ذات الارضية المعقدة او التي تفتقد للبنية التحتية والمنشآت، وكذا الاستغلال الامثل للمكامن بتقنيات الاسترداد العالي.

2- فرع المحروقات:

2.1 نشاط المنبع

ان الطرق الجديدة التي سيتم اتباعها في السنوات المقبلة للتنقيب عن البترول ستركز على اعطاء الاولوية لحفر أبار لتحديد و تقييم كمية البترول و الحفر التطويري، مع المحافظة في نفس الوقت على الجهود المبذولة في الحفر الاستكشافي، لاسيما في المناطق قليلة الاستغلال و بمحاذاة المنشآت المستقبلية.

فيما يخص التنقيب في عرض البحر، فان أشغال دراسة المعطيات الاهتزازية الزلزالية هي في قيد الانجاز. ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار ان التنقيب عن البترول في سواحل الجزائر والذي يتسم بعمق مجاله ومع نقص الخبرة، لا سيما من حيث تكلفة الحفر وادارة المخاطر التقنية والبيئية، تقوم سوناطراك بدراسة العروض المقدمة لها من بعض الشركات المتحكمة في هذه التكنولوجيا و هذا بغية تقاسم مخاطر الاستكشاف.

فيما يخص المصادر غير التقليدية للبترول، فان النتائج المحصل عليها ابتداء من الفحوصات المنجزة على الآبار التجريبية AHT-1H1 و AHT2-H2 تبين حسن سير الخزان الفرانسيان (Frasnien) بمعدل تدفق اجمالي للبتيرين يقدر ب 250 000 م³/اليوم.

تتلخص السياسة المنتهجة اولا في تقييم و تقدير النتائج المحصل عليها، من أجل تطوير، إن أمكن ذلك، الغاز الصخري في حال استيفاء جميع الشروط.

لرفع من مستوى انتاجها، تتوقع سوناطراك زيادة انتاج بمقدار 63 000 برميل من البترول في اليوم موزعة كالتالي:

- حاسي مسعود 10 000 برميل / اليوم.
- رورد شقا 1 500 برميل / اليوم.
- بئر بركين: 20 000 برميل / اليوم.
- الناحية الجنوبية لحاسي مسعود: 13 000 برميل / اليوم.
- حاسي توميات 1 800 برميل /اليوم.
- حاسي بركين 5 000 برميل / اليوم.
- المرق 12 000 برميل / يوم.

من جهة أخرى، سيتم اضافة نحو 10 مليار/م³ من الغاز الطبيعي إلى الانتاج الحالي، المحصل عليها أساسا من الحقن الامثل للغاز (حقل الحمراء، حاسي رمل، الحد من الرسكلة بإعادة التوزيع والحقن الامثل للآبار).

من المنتظر كذلك استغلال الآبار التي هي حاليا في مرحلة التطوير، مثل:

- **مشروع تينهرت:** خطط لاستغلال في جانفي 2017 (9.9 مليون م³/اليوم). سيبلغ مستوى الانتاج 22 مليون م³ في جانفي 2024 (ستعالج 12 مليون م³/اليوم منها في أالرار و 10 مليون م³ ستعالج في أوهانات).
- **مشروع توات غاز (مشروع شراكة):** تاريخ بدء الانتاج متوقع في الثلاثي الرابع من 2016، بطاقة انتاجية تقدر ب 4.5 مليار م³/في السنة.
- **مشروع تميمون (مشروع شراكة):** تاريخ بدء الانتاج متوقع في 2017 بطاقة انتاجية تقدر ب 1.5 مليار م³/في السنة.
- **مشروع رقان شمال (مشروع شراكة):** تاريخ بدء الانتاج متوقع في الثلاثي الثاني من 2017 بطاقة انتاجية تقدر ب 2.8 مليار م³/في السنة.

نشاط النقل عبر الأنابيب:

يعد نشاط النقل عبر الأنابيب حلقة استراتيجية ومنظمة للشبكة الوطنية للمحروقات ويعد توسيعها أحد الأهداف المسطرة من طرف سوناطراك لدعم و تعزيز تطوير انتاجها. في الحقيقة، فان قدرة توزيع المحروقات يجب أن تتكيف باستمرار مع أشكال الانتاج في نشاطي المنبع والمصب (القدرة على التصدير سواء عن طريق الأنابيب أو عن طريق النقل البحري). تسير اليوم الشركة شبكة من الأنابيب، لنقل الغاز والبتترول تغطي أكثر من 19.600 كيلومتر، وبطاقة تشغيلية اجمالية للنقل تقدر ب 360 مليون طن معادل نفط، اضافة الى مركزين للتوزيع : مركز حاسي مسعود يستقبل توزيع السوائل و مركز حاسي رمل لتوزيع الغاز الطبيعي. تواصل سوناطراك تعزيز قدراتها لتصدير الغاز الطبيعي و هذا إضافة للأنابيب الثلاثة العابرة للقارات (GPDF, Medgaz et Enrico Mattei).

ستسمح جهود التطوير و إعادة الهيكلة، بتوفير على المدى القصير، قدرة اضافية ب 61 مليون طن معادل نفط ، رافعة بذلك قدرة الشبكة من 360 مليون طن معادل نفط إلى 421 مليون طن معادل نفط في أفق 2019.

أما فيما يخص النقل البحري، تملك سوناطراك (Hyproc و SPC Londres) واحد و عشرون (21) ناقلة بحرية ، اثنان منها لنقل البترول و 10 لنقل الغاز البترول المسال و 9 لنقل الغاز الطبيعي المميع، فيما تعترم اكتساب ناقلتين أخرتين هما حاليا قيد الانجاز.

ان قدرات النقل المطورة من طرف سوناطراك مكنتها من امتلاك مجموعة من صادرات للغاز (الغاز الطبيعي و الغاز الطبيعي المميع) جد مرنة، مما يتيح لها امكانية، عند اللزوم، تعديل نمط تسويق من أجل تعزيز أمن امدادات زبائننا.

2.2 نشاط المصب :

تهدف استراتيجية تطوير نشاطات المصب تثمين الموارد الغازية الوطنية وخلق الثروة وكذا التنمية المستدامة على اساس تكلفة معقولة.

الإطار القانوني والتنظيمي الذي تم سنه في هذا الشأن والعمل به، كرس فتح القطاع للاستثمارات المحلية والأجنبية.

ولكي يتسنى مرافقة المستثمرين المحتملين، منحت الدولة العديد من المزايا لاسيما أسعارا جذابة للغاز الطبيعي المستعمل كمادة اولية، والموجهة إلى السوق المحلية بالإضافة إلى النظام الضريبي المناسب ذات الصلة بالمشاريع الصناعية

الخطة المعتمدة لتجسيد الأهداف المسطرة تركز على :

- ارساء الشراكة، كخيار استراتيجي لتقاسم المخاطر التكنولوجية والتجارية واكتساب المهارات ؛
- الحصول على التمويلات اللازمة وبلوغ الأسواق الدولية؛
- انشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة.

تهدف خطة تطوير القطاع خلال الفترة الممتدة بين 2015-2019 إلى تطوير النشاطات التالية :

قطاع تكرير البترول الخام:

التنمية الاقتصادية والاجتماعية المسجلة في السنوات الأخيرة أدت إلى طلب متزايد على الوقود. وتلبية لهذه الحاجيات، المتزايدة باستمرار، أتخذ قطاع الطاقة قرارا لبناء في أفق عام 2019 ثلاث مصافي جديدة لمعالجة و تكرير البترول الخام بكل من تيارت، حاسي مسعود و بسكرة، بسعة إجمالية تقدر بثلاثة عشر مليون طن في السنة (13مليون طن/سنة). تزيد هذه القدرة الإضافية من قدرة طاقة التكرير الوطنية لتبلغ حوالي 44 مليون طن/سنة.

من خلال هذه القدرة الجديدة، سيصبح من الممكن تلبية كل احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض.

أما فيما يخص تثمين الوقود الثقيل ، تقرر بناء وحدة لتحويل هذه المادة بالمنطقة الصناعية بسكيكدة لإنتاج وقود الديزل بقدرة معالجة حوالي 4 مليون طن/سنة.

صناعة الغاز الطبيعي المسال.

لتثمين الغاز الطبيعي على مستوى السوق الدولية، شرع القطاع في العام 2008 بتنفيذ برنامجا طموحا لتعزيز قدراته في مجال تمبيع الغاز الطبيعي. في هذا السياق، تم تشييد وتشغيل مصنعين ضخمين لتمبيع الغاز الطبيعي:

- مصنع الغاز الطبيعي المميع بسكيكدة بطاقة إنتاجية قدرها 4.5 مليون طن/سنة والذي حل محل الوحدات التي اتلفت في حادث 2004/01/19.

- مصنع الغاز الطبيعي المميع بأرزيو "GNL3Z" بسعة قدرها 4.5 مليون طن/سنة.

الانشطة في مجال البتروكيماويات:

اعادة بعث نشاط البتروكيماويات سيساهم، من دون شك، في توفير المواد الخام القاعدية على مستوى السوق الوطنية بأسعار تنافسية.

تتمحور هذه النشاطات حول الأهداف الرئيسية التالية :

- تطوير النسيج الصناعي الوطني من خلال إنشاء وحدات بتروكيميائية جديدة بحجم اقتصادي مقبول لتحويل الغاز الطبيعي ومنتجات سائلة أخرى كزيت الوقود والنافتا والبروبان إلى مواد تسمى مواد الجيل الأول وكذلك المواد الوسيطة الكبرى تعرف تحت اسم البولي أوليفينات (polyoléfines) ؛

- الاستغناء عن المواد الخام المستوردة واستبدالها ب مواد خام مصنعة محليا وبأسعار تنافسية.

في ظل هذه الاستراتيجية تم بالفعل، انجاز مشروعين رئيسيين في أرزيو لإنتاج اليوريا والأمونيا بالشراكة مع المجموعة المصرية أوراسكوم تم من خلالها إنشاء الشركة المختلطة سورفيرت ومع المجمع العماني SBGH تم إنشاء الشركة المختلطة AOA. دخل هذان المشروعان في الاستغلال في 2013 و 2014 .

تطوير نشاط توزيع المنتجات البترولية.

قدرات تخزين وتوزيع المواد البترولية.

تندرج خطة تنمية قدرات تخزين وتوزيع المنتجات البترولية في سياق السياسة الطاقوية للبلاد التي تهدف إلى تأمين احتياجات الاقتصاد الوطني من المواد البترولية، على المدى الطويل، وضمان استقلالية الاستهلاك المحلي لمدة 30 يوما. وترتكز هذه الخطة بشكل أساسي على تحقيق عدة أهداف منها :

- زيادة سعة التخزين في آفاق 2020 لبلوغ قدرة 2.2 مليون متر مكعب،
- تمديد شبكتي النقل والتوزيع للمواد عبر الأنابيب وذلك بهدف رفع ضمان إمدادات المواد البترولية والقضاء على معوقات التوزيع.

سيصبح طول شبكة نقل المواد البترولية عبر الأنابيب من 370 كم حاليا إلى أكثر من 2000 كم في غضون 2019.

إنشاء نقاط بيع الوقود:

- مشروع بناء 42 محطة خدمات على مستوى الطريق السيار شرق-غرب منها 21 محطة دخلت حيز الاستغلال وسيتم تسليم الباقي خلال عام 2016.
- مشروع محطات الخدمات العملاقة حول المدن الكبرى.

توزيع قارورات البوتان B13:

لتلبية احتياجات المواطنين من غاز البوتان، لاسيما بالمناطق المنعزلة، أطلق سنة 2012 برنامجا في هذا المجال، من شأنه بناء 10 مراكز للتعبئة جزء منه في قيد الاستغلال.

تنويع استهلاك الوقود وحماية البيئة:

فيما يتعلق بتنويع استهلاك الوقود في السوق الوطنية وحماية البيئة، باشر قطاع الطاقة في أخذ سلسلة من الإجراءات لترويج استهلاك المنتجات البديلة والنظيفة كغاز البترول المسال كوقود (GPLC) والغاز الطبيعي المضغوط GNC وكذا تعميم استهلاك البنزين الخالي من الرصاص.

- يهدف استهلاك غاز البترول المسال GPLC على المدى الطويل إلى الوصول إلى نسبة 30 % في حصة الاستهلاك الإجمالي من الوقود.

لتحقيق هذا الهدف، عمد قطاع الطاقة لأخذ التدابير التالية:

- زيادة عدد نقاط بيع وقود غاز البترول المسال في جميع أنحاء البلاد، خاصة بالولايات الحدودية،
- مضاعفة عدد مراكز تحويل المركبات المستعملة لوقود غاز البترول المسال GPL،
- تحويل حظيرة السيارات الحكومية والمؤسسات العامة لاستهلاك وقود غاز البترول المسال GPLC،
- منح تسهيلات مالية لشراء المعدات اللازمة من قبل التعاملين.

الترويج لاستهلاك الغاز الطبيعي المضغوط GNC:

- الإدخال التدريجي لمادة GNC في وسائل النقل العمومي في ربوع البلاد والترويج له،
- تطوير شبكة محطات لتوزيع GNC،
- إدخال ضمن الحظيرة الوطنية حافلات النقل العمومي وشاحنات نقل القمامة التي تشتغل على نظام استهلاك الغاز الطبيعي المضغوط GNC،
- تصنيع المعدات،
- تنظيم حملات للترويج لوقود GNC.

**وضعية المشاريع المتعلقة برفع قدرة تخزين
المواد البترولية و توسيع المنشآت الحالية**

تاريخ المبرمج لنهاية المشاريع	تاريخ بداية المشاريع	المواقع	المشاريع
المشروع منجز	2015	خنشلة (شرشار)	<u>مراكز تعبأة قارورات غاز البوتان</u>
		بومرداس (برج منايل) (*)	
		تمنراست	
		تندوف	
2018	2015	ارزيو - غليزان	قنوات متعددة المواد البترولية
2017		العلمة - الجزائر	
		الخروب- باتنة	
2019	2016	سيدي بلعباس - سعيدة	
2018	2015	العلمة- بجاية (استغلال قناة العلمة - الجزائر)	
		العلمة- تيزي وزو (استغلال قناة العلمة- الجزائر)	
-	-	ارزيو - الشلف	قنوات المخصصة لغاز البترول المسال
2018	2015	العلمة - الجزائر	
2017		الخروب- باتنة	
		الخروب -العلمة	
2018		الجزائر- تيزي وزو (استغلال قناة الجزائر -العلمة)	
		الجزائر- بجاية (استغلال قناة الجزائر -العلمة)	
2017	2015	سطيف (العلمة)	توسيع قدرة تخزين المواد البترولية للمنشآت الحالية
		غليزان (واد الجمعة)	
2018	2016	باتنة	
	2015	البليدة	
		تلمسان	
2018	2015	جيجل (جنح)	
	2016	تمنراست	
2017	2015	وهران (أرزيو)	
		شلف (واد سلي)	

(*)في طور الانجاز

3. فرع الطاقة :

يشمل فرع "الطاقة" انتاج الكهرباء، توزيع الغاز الطبيعي، تطوير الطاقات المتجددة و كفاءة الطاقة. ان من بين مهام قطاع الطاقة توفير الطاقة، لجميع السكان عبر كافة التراب الوطني، في أفضل الظروف من حيث التكلفة و الجودة و استمرارية الخدمة. لقد حقق قطاع الطاقة تقدما كبيرا في مجال الاستثمار لتطوير قدرات الإنتاج، النقل و التوزيع، اضافة الى تعزيز المنشآت و شبكات الكهرباء و الغاز. و بالتوازي مع هذه الانجازات، يواصل قطاع الطاقة تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (ENR) وكفاءة الطاقة (EE) المحين والمعتمد من طرف الحكومة في أوائل 2015. وعلاوة على آثاره الايجابية على التنمية، تسهم هذه السياسة على الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة و حماية البيئة و الصحة.

الكهرباء و التوزيع العمومي للغاز:

3.1 برنامج الدولة :

- البرامج العمومية للكهربة و التوزيع العمومي للغاز (ER et DP gaz) :

لا يزال الطلب على الكهرباء و الغاز في تزايد مستمر كونه عنصرا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث بلغت نسبة التطور رقمين في العامين الصارمين. لقد تم اعتماد برامج طموحة من قبل الحكومة منذ السبعينيات سمحت في نهاية 2014 ببلوغ نسبة الكهرباء إلى 98.7 % من خلال ربط أكثر من ثمانية (8) مليون مسكن، و نسبة إدخال الغاز الطبيعي 52.3 % من خلال ربط أكثر من أربعة (4) ملايين مسكن.

لقد تحققت هذه النتائج بفضل البرامج العمومية للكهربة والتوزيع العمومي للغاز (ER et DP gaz) مما يترجم التزام السلطات العمومية من أجل التنمية المستدامة.

تدعم الدولة هذه البرامج، سواء كانت وطنية أو اقليمية أو خاصة، بإعانة مالية بنسبة 75% من التكلفة الكلية للمشاريع، وقد منحت هذه البرامج لفروع شركة سونلغاز، بصفتها المعنية بالأشغال والمالكة للمنشأة. و هي تتكون من العناصر التالية :

- البرامج السابقة لسنة 2010 (في طور الانتهاء من الأشغال) لربط ما يقرب من 1.7 مليون أسرة بالغاز الطبيعي و 260.000 منزل بالكهرباء، وذلك بتكلفة إجمالية قدرها 400 مليار دينار، منها 300 مليار دينار على عاتق الدولة،

- البرنامج الخماسي 2010-2014 (في طور الانجاز)، لربط 1.000.000 أسرة بالغاز الطبيعي و 222.000 منزل بالكهرباء، وذلك بتكلفة إجمالية قدرها 370 مليار دينار، منها 278 مليار دينار على عاتق الدولة.
- البرامج التكميلية والخاصة (في طور الانطلاق)، وذلك بتكلفة إجمالية قدرها 73 مليار دينار، منها 55 مليار دينار على عاتق الدولة.

دعم الدولة لفواتير الكهرباء:

في إطار سياسة الدولة لدعم سكان الجنوب، تم اعتماد تخفيض فاتورة استهلاك الطاقة الكهربائية، لصالح مستهلكي الفئة الثانية والثالثة (الجهد المنخفض والجهد المتوسط) للولايات الثلاثة عشر (13) المذكورة أدناه :

- الجنوب: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، تندوف، الوادي و غرداية.
- الهضاب العليا: الجلفة، البيض والنعام.

بالنسبة للمناطق الجنوبية :

تم تحديد مستويين من الدعم:

- خصم 50٪ لصالح مستهلكي فرق الجهد المنخفض لصالح الاسر والعاملين في قطاع الزراعة، في حدود استهلاك 12.000 كيلو واط ساعة / سنة، وفقا لأحكام المادة 49 من القانون رقم 11-11 المؤرخ في 18 يوليو 2011 من قانون المالية التكميلي لسنة 2011.

- خصم 10٪ لصالح مستهلكي فرق الجهد المنخفض والمتوسط ، الناشطون في المجال الاقتصادي خارج قطاع الزراعة، في حدود استهلاك 200.000 كيلو واط ساعة / سنة، وفقا للمادة 69 من القانون رقم 01-10 المؤرخ في 26 أغسطس 2010 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010.

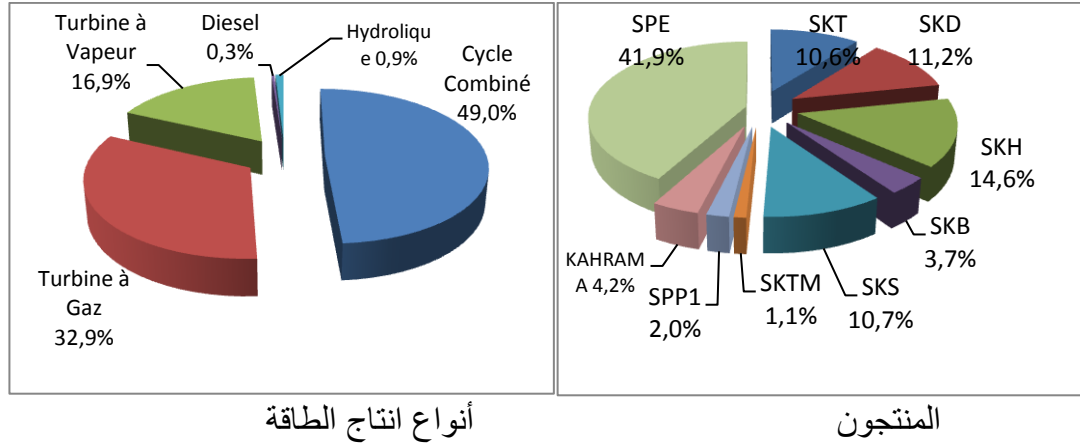
بالنسبة لولايات الهضاب العليا:

خصم 10٪ لصالح مستهلكي فرق الجهد المنخفض والمتوسط ، وفقا للتعليمية الوزارية رقم 02 المؤرخة في 7 أغسطس 2001، المتعلقة بتخفيض فواتير الكهرباء في ولايات الجنوب.

3.2 تطوير منشآت الكهرباء والغاز :

تطور إنتاج الكهرباء :

عرفت قدرة إنتاج الكهرباء في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا؛ حيث ارتفعت من 6.753 ميغاوات في عام 2004 إلى 15.957 ميغاوات في عام 2014، أي بنسبة 136 ٪. توزيع إنتاج الطاقة الكهربائية بين منتجي الطاقة الكهربائية وأنواع إنتاج الطاقة لعام 2014 هي موضحة في البيان اسفله:



- SPE : الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء.
SKTM : شركة الكهرباء و الطاقات المتجددة.
SKS : شركة كهرباء سكيكدة.
SKH : شركة كهرباء حجرة النص.
SKT : شركة كهرباء ترقية.
SKD : شركة كهرباء كودية الدراوش.
SKB : شركة كهرباء برواقية.
SPP1 : المحطة الهجينة لحاسي الرمل.
KAHRAM : مركب تحلية مياه البحر و إنتاج الكهرباء أريزو.

تطور الطاقة القصوى المطلوبة (ط ق م) :

عرفت الطاقة القصوى المطلوبة بالنسبة للشبكة الوطنية المترابطة في السنوات الأخيرة، ارتفاعا من 7.718 ميغاوات في عام 2010 إلى 10.927 ميغاوات في عام 2014، أي بنسبة زيادة قدرها 41.5 ٪. أما بالنسبة لشبكات الجنوب المعزولة تم تسجيل ارتفاع نسبته تجاوزت 50 ٪ في غضون خمس سنوات.

الوحدة : ميغاوات	2010	2011	2012	2013	2014
* RIN	7718	8747	10363	10464	10927
** PIAT	149	172	199	232	261
*** RIS	-	139,7	175,7	208,4	214

- (*) RIN: الشبكة الوطنية المتصلة
(**) PIAT: قطب عين صالح، أدرار، تميمون
(***) RIS: شبكات الجنوب المعزولة

- تطور المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية :

يوضح الجدول التالي تطور مختلف المؤشرات من 2010 إلى 2014 :

الفرع	المؤشرات	2010	2014	
الكهرباء	نسبة الكهرباء (%)	98,6	98,7	
	عدد المشتركين (U)*	6803371	8092350	
	الاستهلاك الوطني (جيجا واط/سا)	35803	49192	
	طول الشبكات	التوزيع (كلم)	256283	292000
		النقل (كلم)	21616	26496

الفرع	المؤشرات	2010	2014	
الغاز	نسبة إدخال الغاز (%)	45,34	52,32	
	عدد المشتركين (وحدة)**	3095096	4249857	
	الاستهلاك الوطني (مليون م ³)	7954	11900	
	طول الشبكات	التوزيع (كلم)	74360	52404
		النقل (كلم)	16365	11601

(*)- جميع مستويات فرق (الجهدعالي متوسط و منخفض)
 (*)- جميع مستويات الضغط (عالي، متوسط و منخفض)

- آفاق التنمية للبنية التحتية للكهرباء والغاز بين 2015-2018 :

في ما يخص الكهرباء:

تتم دراسة تغيرات استهلاك الكهرباء عموما من زاوية أمن الإمداد بالطاقة الكهربائية؛ وهذا لضمان استمرارية الإمدادات حتى في أعلى مستويات الاستهلاك. وتغطي هذه المتغيرات رهانات هامة في تصميم شبكة الكهرباء وحضيرة توليد الطاقة.

يترجم استهلاك الكهرباء عند الذروة بالطلب الكبير للطاقة، والتي تتطلب بدورها استثمارات ضخمة ومكلفة لتطوير منشآت توليد الطاقة وكذا شبكات النقل والتوزيع ، والتي يجب أن تكون معدلة بشكل دائم لدعم لتلبية الاحتياجات القصوى.

في هذا السياق، تتوقع سونلغاز والفروع التابعة لها بين عامي 2015 و 2018، انشاء قدرات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء المذكورة أدناه :

- إنتاج الكهرباء : 14.049 ميغاواط، (10.325 ميغاواط مولدات هجينة و 3.724 ميغاواط مولدات الغاز).

- نقل الكهرباء: 11.852 كلم من خطوط الكهرباء و 301 مركز تحويل الكهرباء

- توزيع الكهرباء: 75.744 كلم و 36.462 مركز تحويل الكهرباء.

تتمحور الاستراتيجية التنفيذية لهذا البرنامج عبر تنفيذ سلسلة من المشاريع الصناعية في شراكة تقوم على توفير الموارد المحلية بتطوير صناعة وطنية مسؤولة عن ضمان توفير المعدات الموجهة لقطاع الطاقة الكهربائية.

في ما يخص الغاز :

يستند تمويل السوق الوطني بالغاز الطبيعي الى القدرة على نقل الغاز بما يتماشى مع احتياجات الزبائن.

ان التحدي الرئيسي المقصود من خلال تطوير الشبكة، يتمثل في توفير للسوق الوطني للغاز القدرات الضرورية والكافية، في الظروف الاقتصادية التي تتماشى مع نوعية الخدمة المنتظرة من طرف مستعملي الشبكة.

وعلى هذا، يعتبر تطوير قدرات نقل جديدة واعادة تأهيل المنشآت المستغلة، محور رئيسي في استراتيجية مسير شبكة نقل الغاز، في اطار مهامه لتحقيق التموين الوطني بالغاز.

وسوف تستمر الجهودات ايضا لتنمية منشآت توزيع الغاز لتحسين توفير الغاز الطبيعي للمواطنين وتحقيق توازن اجتماعي و اقتصادي للبلاد.

تتمثل افاق تطوير شبكة الغاز في انجاز 757 منشأة غاز و 682 توزيع عمومي للغاز .

الطاقات المتجددة و كفاءة الطاقة:

أ- الطاقات المتجددة:

لقد اعتمد برنامج وطني يهدف لتطوير امكانات الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة من قبل الحكومة في عام 2011. وقد مر هذا البرنامج بمرحلة تجريبية مخصصة لاختبار التقنيات المختلفة، وتنفيذ مشاريع تجريبية، من بينها: محطة هجينة للطاقة (الغاز والطاقة الشمسية) بحاسي الرمل، محطة الطاقة الضوئية بغرداية و محطة طاقة الرياح بأدرار.

ونظرا للنتائج المشجعة لهذه المرحلة، إضافة للتطورات التكنولوجية وانخفاض تكاليف بعض فروع إنتاج الكهرباء كفرع الطاقة الشمسية و طاقة الرياح، فقد دفع ذلك القطاع لإعادة النظر في البرنامج بهدف تعزيز الطموح في هذا المجال.

وعليه، فقد تم تحيين البرنامج مؤخرا من قبل الحكومة إذ يهدف إلى زيادة القدرة الإنتاجية للطاقة المتجددة إلى 22000 ميغاواط موجهة للاستهلاك الوطني ، في آفاق 2030، من بينها أكثر 4500 ميغاواط بحلول 2020.

يخص تطوير الطاقات المتجددة في إطار هذا البرنامج طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الشمسية الحرارية (CSP)، التوليد المشترك للطاقة، والكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية.

يهدف هذا البرنامج الى انتاج طاقة متجددة تساهم بـ 27٪ في ميزان إنتاج الطاقة بحلول عام 2030 و يتوقع تسخير جميع الموارد الضرورية، عن طريق استخدام الاستثمار الوطني والدولي بشكله العام والخاص. وكنتيجة لذلك، سيتم توفير حجم 300 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

إضافة إلى أنه تم وضع آلية تحفيزية على أساس أسعار الشراء المضمونة حسب التنظيمات السارية من أجل السماح للمستثمرين المحليين و الأجانب، العموميين و الخواص، بالمشاركة في تنفيذ هذا البرنامج.

ب- كفاءة الطاقة:

يسمح تنفيذ كفاءة الطاقة بتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقة في قطاعات السكن، النقل والصناعة. و على هذا الأساس تم استحداث برنامج يهدف الى توفير معتبر للطاقة.

يشمل هذا البرنامج قطاعات متعددة كمايلي:

❖ السكن:

- العزل الحراري لـ 100.000 وحدة سكنية في السنة؛
- توزيع 10 ملايين من المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض (LBC)؛
- إدخال 1.1 مليون مصباح من الصوديوم للإضاءة العمومية؛
- توسيع استخدام سخان المياه بالطاقة الشمسية بمعدل 200 الف متر مربع في السنة؛

❖ النقل:

- تحويل 1.3 مليون سيارة خاصة إلى غاز البترول المميع،
- اقتناء 11000 حافلة تسير بالغاز الطبيعي المضغوط GNC،
- تحويل 11000 سيارة الى الغاز الطبيعي المضغوط.

❖ الصناعة:

- تنفيذ عمليات تدقيق استهلاك الطاقة وتعزيز التوليد المشترك للطاقة،
- التحسين في العمليات الحرارية وترشيد استخدام الكهرباء.

بالإضافة إلى ذلك، القيام بحملة توعوية كبيرة من خلال وسائل الإعلام للمواطنين حول كيفية التصرف لتجنب التبذير في استهلاك الطاقة.

4 – الاجراءات المتخذة في مجال التطور الاجتماعي والاقتصادي :

الربط بشبكات الكهرباء والغاز :

اتخذ القطاع عدة تدابير، في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لضمان الحصول على الطاقة. و قد تم إحراز تقدم حقيقي في هذا المجال، بما في ذلك الربط بشبكات الكهرباء والغاز، كما هو مبين أعلاه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع الطاقة يعطي أهمية متزايدة لتطوير الطاقة لشمسية، خصوصا في الجنوب وفي المناطق المعزولة. على هذا النحو، فإنه من المناسب أن نذكر بمشروع توليد الكهرباء في 18 قرية في الجنوب عن طريق الطاقة الشمسية.

تحلية مياه البحر:

ان قطاع الطاقة بالتعاون مع قطاع الموارد المائية وكلت اليه مهام تنفيذ البرنامج الوطني لتحلية مياه البحر، حيث بات من الضروري تأمين إمدادات مياه الشرب لسكان المدن الساحلية، نظرا للزيادة السريعة في الطلب على المياه في قطاع الري والصناعة.

ولهذا فإن القطاع نفذ برنامجا لتشغيل اثني عشر محطة تحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 2.2 مليون متر مكعب في اليوم، شغلت الى يومنا هذا احدى عشر محطة بطاقة انتاجية تقدر ب2.1 متر مكعب في اليوم. تبقى فقط محطة الطارف التي هي قيد التطوير.

5 - الاجراءات المتخذة في مجال الاتصال :

من أجل معرفة أفضل للإطار التنظيمي الذي يحكم نشاطات قطاع الطاقة، تقوم الاستراتيجية المعتمدة في مجال الاتصال على مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تشمل المطبوعات ووسائل الإعلام والإنترنت، وكذا من خلال تنظيم الفعاليات والندوات.

كما ان موقع الوزارة الذي هو نافذة على الخارج يسمح بنشر و تبادل المعلومات <http://www.mem-algeria.org>

بالإضافة إلى العناصر التي تعطي وصفا للأنشطة القطاع، هناك أقسام موجهة للمتعاملين في هذه الأنشطة خاصة تلك التي لها صلة بسلامة الأشخاص والممتلكات. كما نجد عناوين و مواقع الانترنت الخاصة بالوكالات و مؤسسات القطاع.

وعلاوة على ذلك، فإن القطاع ينشر بانتظام التقارير والمنشورات المتعلقة بأنشطته والموجهة لمختلف الفئات حسب احتياجاتهم، لا سيما للمتعاملين، المستهلكين والمستثمرين ووسائل الإعلام و هي متاحة للتحميل في مواقع الوزارة ومختلف الوكالات و المؤسسات.

ايضا وقد وضع القطاع من خلال وكالة "النفط" إطارا مفتوحا للحوار الدائم، من خلال الاجتماعات و اللقاءات مع شركات النفط الراغبة في تفعيل نشاطها بالجزائر من أجل إيجاد السبل والامكانيات لما فيه صالح جميع الأطراف.

6 - الصحة، السلامة والبيئة:

من اجل معالجة المخاوف المتعلقة بالمحافظة على البيئة، صحة العمال والسلامة الصناعية، شرع القطاع في برمجة اصلاحات شاملة.

يهدف الاطار القانوني الجديد الى ادراج جملة من الالتزامات التي يجب على جميع الشركات العاملة في القطاع، سواءا كانت محلية أو أجنبية، العمل بها، والتي تهدف الى :

- تخفيض حراق الغاز وعزل ثاني أكسيد الكربون؛
- تشجيع استخدام الوقود النظيف؛
- حماية المواطنين من المخاطر الصناعية (مثل نقل مدينة حاسي مسعود)؛
- اطلاق حملات توعوية و وقائية بشأن المخاطر المرتبطة باستخدام الكهرباء والغاز؛
- إنشاء قاعدة بيانات عن الحوادث والوقائع على مستوى القطاع.